

المرجعية: لوضع خطة لتحرير البلاد

دعا، أمس، المرجع الديني، السيد علي السيستاني، إلى وضع خطة لتطهير البلاد من متشددتي تنظيم «داعش» بعد الانتكاسة الأخيرة في مدينة الرمادي. وفي أول خطبة منذ سقوط المدينة، لم يذكر الشيخ عبد المهدي الكربلائي، المتحدث باسم السيستاني، وهو يلقي خطبة الجمعة نيابة عنه، الرمادي صراحة، لكنه دعا إلى ضرورة وضع خطة دقيقة وحكيمة من قبل شخصيات وطنية ومحترفة لحل القضايا الأمنية والعسكرية والبدء بتطهير الأراضي العراقية من جميع الإرهابيين. في سياق متصل، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية، مساء أول من أمس، أن القوات العراقية انسحبت الأحد من مدينة الرمادي لأنها اعتقدت، خاطئة، أن العاصفة الرملية التي ضربت المنطقة يومها قد تحول دون حصولها على دعم جوي أميركي. وقال المتحدث باسم البنتاغون، الكولونيل ستيفن وارن، إن «القوات العراقية اعتقدت» أنها بسبب العاصفة الرملية «لن تتمكن من الحصول على دعم جوي». وأضاف «نحن نعتقد الآن أن هذا كان أحد العوامل التي ساهمت في قرارها» الانسحاب من هذه المدينة، معتبراً أن التخوف لم يكن في محله، «لكن تبين لنا أن القائد الميداني كان يعتقد عكس ذلك»، واصفاً القرار بالـ«حادي». والأربعاء الماضي أيضاً، قال رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، الجنرال مارتن ديمبسي، إنه لم يتم «طرده» القوات العراقية، بل «غادرت» المدينة. وكان الأمين العام لـ«عصائب أهل الحق»، قيس الخزعلي، قد اتهم في خطاب سابق الولايات المتحدة بأنها سمحت بسقوط الأنبار لمنح «التحالف العربي» ذريعة للتدخل. (الأخبار، أ. ف. ب. رويترز)



جديدة، وهذا بكل الأحوال لا يخدم المصالح الأميركية».

بين المالكي و«التحالف»

«منذ بدء الولاية الحكومية، كان العبادي يجلس على كرسي قلق»، عبارة قالها أحد أعضاء حزب «الدعوة» الذي ينتمي إليه كل من العبادي ونوري المالكي (الأمين العام للحزب). لم يكن العبادي رجلاً هامشياً في حزبه عشية «الانقلاب» على المالكي. قبل الكثير عن كيفية بروز اسمه لتدوّن المنصب وعن إزاحة المالكي، لكن فترة التسعة أشهر تخللتها حملة كانت تشير إلى أن المالكي لا بد أن يعود، وتحذر العبادي من ذلك. من قاد تلك الحملة؟ لا جواب، لكن تقارير صحافية عديدة كتبت في هذا الشأن (أبرزها تقريران نشرتا في مجلة «فورين بوليسي» وفي صحيفة «واشنطن بوست»).

في أحد الاجتماعات التي جمعت بين الرجلين، يُحكى أن نوري المالكي فند للعبادي تلك الأقاويل، داحضاً إياها على اعتبار أن «سقوط حكومتك، سقوط لنا جميعاً».

ما هو أخطر من الاتهامات الموجهة ضمناً إلى نوري المالكي، هو الواقع الحالي لـ«التحالف الوطني» الذي كان، دائماً، يمثل السند الداعم لرئيس الوزراء في العراق. إذ يبدو أن هذا المكون السياسي بات يواجه سلسلة من الأزمات الداخلية، حتى أن أقطابه غير متفقين على الشخصية التي ستخلف رئيسه إبراهيم الجعفري (إثر تسلمه منصب وزير الخارجية). وفي ظل تعدد المشهد السياسي في العراق والصعوبات التي تواجهها حكومة العبادي، وفي ظل، أيضاً، «رمادية» مواقفها، يرى إحصان الشمري، في حديثه لـ«الأخبار»، أن «التحالف الوطني» لم يعد تلك المساحة السياسية التي يمكن أن يتحرك من خلالها العبادي، أو حتى اللجوء إليها حين يكون هناك ضغط من قوى سياسية أخرى... التحالف متشظ، الصراع على رئاسته، أو حتى التنافس الصامت لخلافة العبادي، جعله متقطع ولا يمكن أن يمدّ العبادي بذلك الدعم السياسي اللازم».

يمكنه قيادة العراق المتشردم». المفارقة أن اتباع هذا النهج من قبل الحكومة، لم يسمح بتسهيل «عمليات التحرير»، أو حتى تبرير الاستناد إلى «قوات الحشد الشعبي»، لا رفض في الأنبار وبنينوى ويسعى العديديون إلى منعها من المشاركة في عمليات مرتقبة في الموصل. وأثبتت ظروف معارك تكريت، وراهناً تفرضها واشنطن على حكومة العبادي «منعاً لمشاركة الميليشيات الشيعية»، في مشهد سعت، مراراً، من خلاله الحكومة إلى وضع اليد على قرار «الحشد»، ما أحال إلى عدد من الأزمات. وخلال الحديث إلى «الأخبار»، يشرح محمد نعناع، أن «الخلافات التي نشبت بين العبادي وبعض فصائل الحشد لها أسباب كثيرة، منها التدخل الأميركي، وبعض الفصائل لا تقبل بذلك. وهناك أسباب سياسية أيضاً، منها أن بعض الفصائل تعتبر العبادي مرئياً أكثر من اللزوم مع الشركاء السياسيين، وأنه قد جاء بشركاء ووزراء (ليحدوا) حركة بعض الفصائل».

وبعد نحو تسعة أشهر على «حكومة العبادي»، يقول الباحث، إحصان الشمري، في حديثه إلى «الأخبار»: «يبدو أن أجواء التوافق ما بين الكتل السياسية انتهت نتيجة تصاعد وتصادم المصالح السياسية على حساب إيجاد حالة من الاستقرار السياسي النسبي، وهذا بحد ذاته كان صامداً للعبادي، فضلاً عن أنه بات يتعرض لمشاكسات من بعض القوى الشيعية... وصلت إلى حد وضع عراقيل كثيرة أمام عمل حكومته، كذلك إن الخلافات مع فصائل شيعية لها قوة على الأرض وامتداد إقليمي فاعل، كانت أحد العوامل التي جعلت العبادي يفكر في الاستقالة». يضيف الشمري أن «العبادي طلب دعماً لحكومته من السيد السيستاني... وفي تصوري أن المرجعية العليا لا تريد الانغماس أكثر بالعملية السياسية، ووجهت أكثر من انتقاد أداء الحكومة... قد تكون واشنطن هي التي تضغط على العبادي لعدم تقديم استقالته، لما فيها من عودة إلى مربع تشكيل حكومة

الماضية بعدة زيارات لواشنطن لدعم تسليح «أبناء العشائر»، وقالوا إنهم أخذوا موافقة حكومة بغداد قبل إجراء الزيارات. يشير ما تقدم بوضوح إلى الأزمة التي يعانيها النظام العراقي الراهن، وغير صحيح أنها ظهرت بعد حزيران 2014 (تاريخ سقوط الموصل وغيرها من المناطق)، ما يطرح عدداً من الأسئلة على الحكومة العراقية.

وتحظى سياسات حكومة العبادي الداخلية بدعم أميركي وازن، آخر مظاهره قول الرئيس باراك أوباما، أول من أمس، إن العبادي «صادق وملتزم عراقياً لا يستبعد أحداً». ووصف تقرير نشرته وكالة «رويترز» أمس، العبادي بـ«الحصان الوحيد المتاح». وذكر التقرير: «يقول مسؤولون حاليون وسابقون إن السبب الذي يجعل واشنطن تتمسك بالعبادي هو أنها لا ترى بديلاً

في معظم المحافظات غرباً وشرقاً، وكان النظام العراقي قد بدأ بمواجهة أزمة بنيوية يصعب العبور فوقها دون استحداث آلية جديدة للحكم. وعمل العبادي وأقطاب في حكومته، وأخرى داعمة له، على تقديم نموذج مغاير لسياسات المالكي، يركز على آليات حكم «ليبرالية»، تأخذ منحى تثبيت اللامركزية عبر زيادة صلاحيات المحافظات وتفتتح على دعوات «الأقلمة».

يبرر متابعون للشأن العراقي تلك السياسات بالقول إنها تحقق توافقاً سياسياً ضرورياً في ظل الحرب على الإرهاب، وتحقيق ذلك الحد الأدنى من الاستقرار اللازم للعملية السياسية. لكن في الوقت ذاته، إن النظام السياسي في العراق محكوم بدستور عام 2006 الذي يقود فعلياً إلى «الأقلمة» والتقسيم، مثلاً، عقب الزيارة الأخيرة التي قام بها محافظ نينوى، أثيل النجيفي، لواشنطن، قال صراحة: «الذين يخونون ويتهمون من يطالب بالأقاليم وفق السياقات الدستورية، يجب أن يقدموا للمحاكمة لنقضهم القسم الذي أقسموا فيه على التزام الدستور».

وتزداد المخاطر على وحدة العراق في ظل الصراعات القائمة في دول المشرق العربي، وفي ظل آليات تدخل غربية، وإقليمية، تقود في هذا الاتجاه. قبل أسابيع، مثلاً، تقدمت لجنة في الكونغرس الأميركي بمشروع قانون يدعو إلى تسليح قوات «البشمركة» والعشائر بمعزل عن حكومة بغداد المركزية! (سخر تقرير نشر في «نيويورك تايمز» من المخاوف العراقية المثارة حيال «المؤامرة»).

وتجد مشاريع أميركية كهذه صدى لها في الداخل العراقي. تصريحات رئيس إقليم كردستان، مسعود البرزاني، وقيادات من الإقليم الداعية إلى إقامة «الدولة الكردية»، مثلاً، كذلك تتوافق، أيضاً، وسياسات تقودها شخصيات سياسية بارزة في محافظتي الأنبار وبنينوى الداعية إلى إنشاء «إقليم سني» (يتقدم تلك الشخصيات أثيل النجيفي، ووزير المالية السابق الملاحق قضائياً، رافع العيساوي)، وقامت تلك القيادات خلال الأشهر

